



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

اقتصاديات الدفاع وتوريد العتاد توقعات اقتصاد الدفاع الإقليمي ٢٠٢١ للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

توبياس جونرفالت - بير أولسون

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

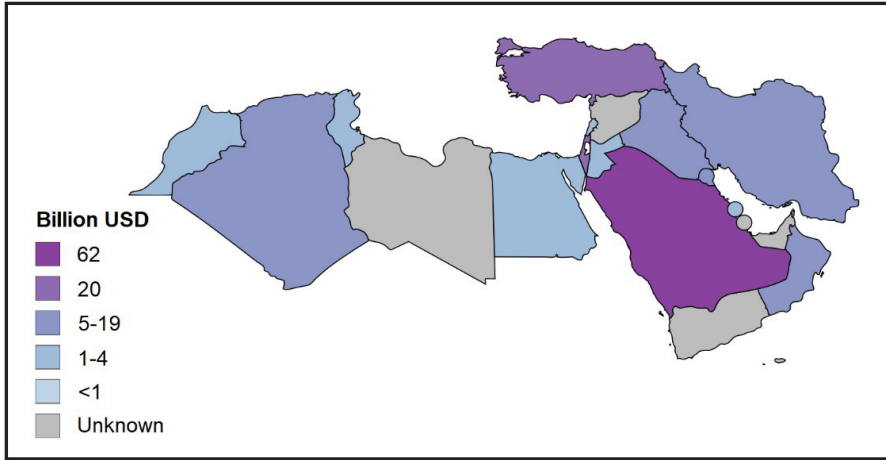
اقتصاديات الدفاع وتوريد العتاد

توقعات اقتصاد الدفاع الإقليمي ٢٠٢١ للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

توبياس جونرفالت - بير أولسون

هذه المذكرة تعمل على استكمال منظور اقتصاد الدفاع ٢٠٢٠ والتي قيمت ميزان القوى العالمي، بالتركيز على غالبية القوى العظمى مع المنظور الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتهدف هذه المذكرة إلى تزويد المنظور الإقليمي والذي لم يُتضمن في DEO 2020.

وعلى غرار DEO 2020 إنّ ميزان القوة الإقليمية في هذه المذكرة يوضح مقدار الإنفاق العسكري والتوجه الاقتصادي الكلي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ بالتركيز على الخمسة الكبار في الإنفاق العسكري. بالإضافة إلى أنّ المذكرة تزود وصفاً لقابلية التصنيع العسكري لهذه الدول وكذا البيئة الأمنية الإقليمية.



الشكل ١: الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠١٩، بالأسعار الحالية

المصدر: SIPRI (2020).

الإنفاق العسكري:

إنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها زيادة في متوسط الإنفاق العسكري خلال العقد الماضي، وزيادة بسيطة في حصتها العالمية من ٧,٣٪ في العام ٢٠١٠ الى ٨,٧٪ في العام ٢٠١٩. وتعتبر السعودية الأكثر إنفاقاً في المنطقة، حيث بلغ مقدار إنفاقها ٦١,٩ مليار دولار، أكثر من ثلث إجمالي الإنفاق الإقليمي حسب ما هو موضح بالجدول ١. إسرائيل أنفقت ٢٠,٥ مليار دولار أي نحو ثمن إجمالي الإنفاق الإقليمي في العام ٢٠١٩ وزاد إنفاقها خلال العقد الماضي. ومع ذلك قلَّ إنفاقها خلال الأعوام القليلة الماضية.

تركيا أنفقت ٢٠,٤ مليار دولار، أيضاً ثمن إجمالي الإنفاق الإقليمي، وزادت من إنفاقها العسكري بوتيرة ثابتة بين العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١٩. إيران أنفقت ١٢,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٩ اقل بكثير مقارنة بالعام ٢٠١٠، وفي الوقت نفسه تعتبر الجزائر الأعلى بالإنفاق العسكري في منطقة شمال إفريقيا حيث أنفقت ١٠,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٠. ومع ذلك انخفضت وتيرة التوسع لديها في السنوات الماضية. ونظراً لقلّة المعلومات فقد تم استبعاد كل من قطر و سوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن من قائمة SIPRI (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام)

جدول ١. الدول الخمس الأعلى في الإنفاق العسكري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MENA 2019. المصدر SIPRI 2020

الدولة	مليار دولار (السعر الحالي)	السهم في المنطقة %	السهم الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط الفارق % ٢٠١٩-٢٠١٠	متوسط الفارق % ٢٠١٧-٢٠١٩
السعودية	٦١,٩	٣٨,١	٨,٠	N/A	+٦,٤
إسرائيل	٥,٠٢	١٢,٦	٥,٣	+٣,٠	+٠,٩
تركيا	٢٠,٤	١٢,٦	٢,٧	+٧,٤	+١٦,٤
إيران	٦,٢١	٧,٨	٢,٣	-٣,٩	-١٩,١
الجزائر	١٠,٣	٦,٤	٦,٠	+٨,٣	-١,٩

قاعدة البيانات منذ العام ٢٠١٥. لهذا السبب لم تكن هذه الدول تؤخذ بالاعتبار من بين الخمس الأعلى في الإنفاق العسكري بالرغم من أنّ الإمارات خاصة الأكثر ملاءمة لضمها باللائحة.

الأمن الإقليمي:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة مضطربة تتميز بالتنافس بين الحكومات وداخل هذه الحكومات، وكذلك التهديدات من الجهات الفاعلة والمناهضة للحكومات. في أواخر العام ٢٠١٧ تمكنت قوات التحالف الدولي إلى حد كبير من دحر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومنعها من إقامة حكمها في العراق وسوريا. وقتل زعيمها أبو بكر البغدادي خلال غارة قادتها القوات الخاصة الأمريكية في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٩، وهذه الخسارة أدت إلى تغيير في قيادة المنظمة الإرهابية. ومع ذلك يُعتقد بأنّ الدولة الإسلامية مازالت تمتلك مصادر مهمة من الناحية المالية وكأفراد بغض النظر عن خسارتهم لمواقعهم حيث يستمرون بشن الهجمات خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، كما تمكن المسّمون بأتباع ومناصري الدولة الإسلامية (داعش) بالتوسع في شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الغربي في غرب إفريقيا.

إنّ الحرب الأهلية السورية، التي بدأت عام ٢٠١١، هي الآن في عامها العاشر. إنّ التدخل الروسي والإيراني كان المفتاح في دعم النظام الحاكم للرئيس الأسد، وتمكينه من البقاء في السلطة. ومع ذلك، فإن أجزاءً كبيرة من الأراضي السورية لا تزال متنازعةً عليها بين الحكومة السورية ومختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية. بالإضافة إلى تورط تركيا في سوريا منذ عام ٢٠١٦، وبشكل مكثف من خلال التدخل العسكري في عام ٢٠١٩ في شمال البلاد ضد القوات الكردية والتي كانت حتى ذلك الحين جزءاً من المعارضة السورية المدعومة من الولايات المتحدة. ولقد قوبل هذا بردود أفعال قوية من عدة دول أوروبية ولم يخفف من العلاقات المتوترة أصلاً بين تركيا وحلفائها في الناتو.

إن السعودية وإيران عالقتان في مشاكل تاريخية من حيث عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين وتشاركان في العديد من النزاعات من قبل وكلاهما بما في ذلك الحرب الأهلية السورية المذكورة أعلاه. المملكة العربية السعودية قادت حملة عسكرية منذ عام ٢٠١٥ على اليمن مستهدفةً الحوثيين المدعومين من إيران. إنّ التحالف الذي تقوده السعودية يشمل قوى إقليمية أخرى مثل

الإمارات العربية المتحدة، وهو مدعوم من الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية. وهذا الصراع، الذي أدى إلى أزمة إنسانية حادة هو الآن في سنته السابعة. إن التنافس السعودي الإيراني المستمر يعتبر من العوامل الرئيسية في تشكيل الأمن الإقليمي بسبب تورط البلدين في معظم الحروب والصراعات في الشرق الأوسط.

هناك عامل رئيسي آخر يتعلق بالتطورات الأمنية الإقليمية ذلك هو الصراع بين السني- السني، بين المملكة العربية السعودية ومعها كل من الإمارات ومصر والبحرين ضد قطر وتركيا، الصراع ينبع من الخلاف بين الجهتين منذ العقد الماضي، حيث تتهم المملكة العربية السعودية وحلفاؤها قطر وتركيا بدعم الإخوان المسلمين والمنظمات الإسلامية المسلحة الأخرى في المنطقة. إن السياسة الخارجية القطرية، وخاصة علاقاتها مع تركيا وإيران، تشكل أيضاً مصدراً رئيسياً لقلق السعودية والإمارات ومصر والبحرين. طورت قطر علاقات وثيقة مع إيران منذ بدأ الصراع السني- السني، على سبيل المثال من خلال زيادة التعاون الاقتصادي القطري- الإيراني خلال فترة الحصار المفروض من السعودية وحلفائها على قطر، ولقد انعكس الصراع داخل البيت السني في مناطق الصراعات الإقليمية المختلفة، مثل الحرب الأهلية الليبية، من خلال تقديم الدعم إلى الأطراف المتنازعة. في يناير ٢٠٢١ اجتمعت الدول الأعضاء في مجلس

التعاون الخليجي، وهي كل من قطر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت وعمان حيث تم التوقيع على بيان إعادة العلاقات، التي قُطعت سابقاً في عام ٢٠١٧، بين قطر وجيرانها بالإضافة إلى مصر. ومع ذلك، هناك بعض القضايا العالقة ذات خلاف لا تزال تهدد بإعادة إشعال الصراع.

إسرائيل أيضاً لديها علاقة عدائية مع إيران، فالإسرائيليون الذين يمثلون برنامجهم النووي، ومنهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي صرّح بأنه «تهديد وجودي» لإسرائيل، وتشارك إسرائيل السعودية الخوف من ممر بري إيراني إلى لبنان عبر العراق وسوريا، وتريد منع إيران من إقامة قواعد

عسكرية دائمة أو مصانع أسلحة في سوريا وإيصال الأسلحة لحزب الله في لبنان. كل هذه المخاوف دفعت إسرائيل إلى القيام بشن غارات جوية متكررة في سوريا تستهدف المنشآت الإيرانية أو شحنات أسلحة إلى حزب الله. إسرائيل ملتزمة أيضاً بمنع القوات الإيرانية في سوريا من الاقتراب من حدودها. هناك مصدر إضافي للصراع وهو الدعم الإيراني لمنظمة حماس الإسلامية الإرهابية في غزة.

هناك تطور حديث متعلق بإسرائيل وهو ما يسمى اتفاقات إبراهيم، وهو مصطلح يشير إلى اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ومختلف الدول الإسلامية في المنطقة، من ضمنها الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقيات في أواخر عام ٢٠٢٠ مع الولايات المتحدة من خلال وساطة إدارة ترامب.

في عام ٢٠١٨ قررت الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، المعروفة أيضاً بالاتفاق النووي الإيراني، الذي وُقِع في عام ٢٠١٥ بين الجمهورية الإسلامية وما يسمى بالقوى P5 + 1.

و بالتالي أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران وعرقلة صادرات إيران النفطية، كما قامت إيران بتخفيض التزامها تدريجياً لبنود الاتفاق النووي.

بدأت التوترات في الخليج تتزايد في السنوات الماضية ففي سبتمبر ٢٠١٩ أعلن الحوثيون في اليمن مسؤوليتهم عن الهجوم بالطائرات المسيرة على البنية التحتية للمنشآت النفطية في السعودية ومع ذلك، اتهمت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات. وصلت العلاقات العدائية بين الولايات المتحدة وإيران إلى أعلى المستويات عندما تم اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني من خلال غارة بطائرة مسيرة مطلع كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠. جاء الرد الإيراني من خلال هجوم صاروخي على قواعد عسكرية عراقية تستخدمها

القوات الأمريكية. علاوة على ذلك، قررت إيران التخلي عن التزاماتها بالاتفاق النووي، من خلال تجاهل القيود المفروضة على مستوى تخصيب اليورانيوم. قامت إدارة بايدن بتجديد المساعي الدبلوماسية تجاه إيران، بما في ذلك إمكانية العودة للاتفاق النووي.

لقد تراجع الوجود الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط منذ الانسحاب من العراق في عام

٢٠١١.

جدير بالذكر أنّ اعتماد الولايات المتحدة على البترول وواردات النفط من دول الخليج الفارسي انخفض بشكل كبير خلال العقود الماضية، مع زيادة الإنتاج المحلي لديها للبترول ومع ذلك، تظل الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في المنطقة، وقامت حملتها العسكرية بلعب دور مهم في تفكيك "خلافة" داعش في سوريا والعراق. بالإضافة إلى أنّ للولايات المتحدة عدة حلفاء في المنطقة، أبرزهم إسرائيل والسعودية والإمارات ومصر، والتي تعتبر مفصلية لسياسة الأمن الإقليمي للولايات المتحدة. بالإضافة إلى أنّ البحرين تضم الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية بينما تستضيف قطر أكبر قاعدة عسكرية للأسطول الأمريكي في الشرق الأوسط. كما تمتلك الولايات المتحدة عدداً من القواعد، التي تسمى بمواقع الطوارئ في شمال إفريقيا، في جنوب وشمال ليبيا، وكذلك في تونس في شمال إفريقيا، تشهد ليبيا حالة من الاضطراب منذ العام ٢٠١١، عندما تم تنحية وقتل الزعيم معمر القذافي الذي حكم البلاد طويلاً. لقد انتهت الحرب الأهلية بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر بوقف إطلاق النار في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠. كان لدى كل طرف من الأطراف المتحاربة دعم من قبل عدد من الجهات الأجنبية، فقد قدمت تركيا الدعم المسلح لجانب حكومة الوفاق الوطني، في حين حصل جانب الجيش الوطني الليبي على دعم عسكري من روسيا والإمارات العربية المتحدة، وإلى حد ما من مصر. هناك عملية سلام جارية حالياً، لكن الوضع لا يزال هشاً.

اتجاهات الاقتصاد الكلي

إنَّ البيئة الأمنية المتقلبة فضلاً عن استمرار تدني أسعار النفط خلال العقد الماضي أثرت على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. شكّل النمو السريع للدَّين العام مصدرَ قلقٍ لمصدري النفط في المنطقة حتى قبل انتشار جائحة كورونا بسبب عوامل مثل انخفاض النمو الاقتصادي وبطء ضبط الأوضاع المالية العامة. تبع ذلك التوسع الائتماني خلال جائحة كورونا، حيث يمكن التوقع بزيادة مستويات الديون لمعظم البلدان في المنطقة.

شهدت المملكة العربية السعودية انخفاضاً في النمو في سنة ٢٠١٦ وما بعدها، بعد فترة من نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسطها ٥,٢٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٢٠، انكمش إلى ما يقرب من ٤٪، ارتفع بعدها إلى ٣٪ عام ٢٠٢١. ارتفع الدَّين الحكومي في المملكة العربية السعودية من ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٨٪ في عام ٢٠١٩، وشهد زيادة تقديرية إلى نحو ٣٣٪ في عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، ظلت مستويات التضخم منخفضة ومستقرة مقارنة ببعض الدول المجاورة في المنطقة. في ظل تقلبات سوق النفط، والمزيد من الترويج للمنتجات غير النفطية من المرجح أن يستمر نمو الاقتصاد السعودي كمجال التركيز الرئيسي .

كانت معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل مستقرة في العقد الماضي، بمتوسط ٣,٨٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩. وبعد جائحة كورونا، يتوقع التقلص بحوالي ٦٪ في ٢٠٢٠. إنَّ معدلات التضخم تبقى منخفضة، في حين أن الدين الحكومي يعادل ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، ويبقى أقل من ٧٠٪ في ٢٠١٠. بحلول عام ٢٠٢١، من المتوقع أن يصل الدَّين العام إلى ٨٠٪. بصرف النظر عن التأثير المباشر للجائحة، التحديات طويلة الأمد لزيادة نمو الاقتصاد والاستقرار يتضمن انخفاض نمو الإنتاج والفجوات في البنية التحتية.

شهدت تركيا نمواً اقتصادياً مطرداً في بداية العقد الماضي، بمتوسط ٦,٨٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧. وكان هناك ركودٌ في النمو في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ولكنها توقعت أن تبقى إيجابية، عند مستوى ١٪ تقريباً، في عام ٢٠٢٠ وسط الجائحة. ومع ذلك، كان الاستقرار الاقتصادي مهدداً حتى قبل عام ٢٠٢٠، بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة. بلغ الدين العام ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ٤٥٪ في عام ٢٠٢١. شهد الاقتصاد الإيراني في العقد الماضي ارتفاعات وانخفاضات حادة، وهذا يمكن توضيحه بفرض التحويل ورفع العقوبات الدولية المتعلقة بالاتفاق النووي.

وفي السنوات القليلة الماضية، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة JCPOA في عام ٢٠١٨ اتسم بتراجع حاد في إنتاج النفط وصادراته، فضلاً عن انخفاض سعر الصرف غير الرسمي. هناك عوامل تفسيرية أخرى تتضمن استمرار الافتقار إلى الإصلاحات الهيكلية لتحسين ظروف الأعمال والحد من الفساد وتنشيط القطاع المالي. وحتى قبل جائحة كورونا، ارتفع مستوى الدين للحكومة الإيرانية من ١٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤ إلى ٤٤,٧٪ عام ٢٠١٩. كان متوسط معدل التضخم خلال العقد الماضي مرتفعاً، أكثر من ٢٠ في المئة.

تقلص الاقتصاد الإيراني بأكثر من ٦٪ في عام ٢٠١٩ مع توقع تراجع أكثر في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٪ في عام ٢٠٢٠ خلال جائحة كورونا، الجزائر لديها اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، ومع صادرات النفط التي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات وكذلك يعتبر المصدر الرئيسي لدخل الدولة. وبالتالي كان لهبوط أسعار النفط تأثيرٌ كبيرٌ على الاقتصاد الجزائري. إصلاحات هيكلية وجهود طويلة الأمد لتنويع النمو جارٍ حالياً، ولكن من المرجح أن يستمر الاعتماد على النفط في المستقبل المنظور. انخفض معدل النمو من ٣,٨٪ في عام ٢٠١٤

إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠١٩. تلتها الجائحة حيث تقديرات الانكماش الاقتصادي لعام ٢٠٢٠ هو أكثر من ٥٪. منذ عام ٢٠١٠، ارتفع الدين العام من ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يزداد إلى ٦٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١.

أدت جائحة كورونا إلى تفاقم بعض العوامل الاقتصادية في المنطقة، مثل الزيادات في الدين العام وتراجع النمو الاقتصادي. احتمالية ارتفاع النمو بشكل حاد بعد الجائحة لا يمكن استبعاده، لكن هذه التطورات ما زالت بحاجة لتحقيقها بالرغم من هبوط أسعار النفط والتوسع في الائتمان المرتبط بالوباء، يظل الإنفاق العسكري محمياً في معظم الحالات بسبب المخاوف الأمنية الداخلية والخارجية.

صناعة الدفاع

كانت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩. تعتمد البلاد بشكل كبير على شراء الأسلحة من الخارج. في عام ٢٠١٦، تم إنتاج ٢٪ فقط من المعدات محلياً. المصدر الرئيسي للمعدات العسكرية في المملكة العربية السعودية هو الولايات المتحدة، تليها المملكة المتحدة وفرنسا. ومع ذلك، فإن البلاد تسعى جاهدة لتعزيز صناعة أسلحتها المحلية ولديها الطموح لتخصيص ما لا يقل عن نصف ميزانيتها الدفاعية للمقاولين في الدفاع الوطني بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يصبحوا رواداً في صناعة الأسلحة عالمياً. وتشمل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف إنشاء الهيئة العامة للجهة الرقابية والمرخصة للصناعات الحربية (GAMI) وشركة الدفاع السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) عام ٢٠١٧. هناك أيضاً هدف لزيادة الإنفاق على البحث والتطوير في الصناعة والدفاع بين ١٠ و ١٢ مرة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لنرى ما يمكن تحقيق هذه الأهداف الطموحة للغاية.

تمتلك إسرائيل الصناعة الدفاعية الأكثر تقدماً في المنطقة، قادرة على إنتاج أحدث المعدات مثل المركبات المدرعة والأنظمة غير المأهولة والأسلحة الموجهة ومعدات الأمن السيبراني. صناعة الدفاع المحلية في إسرائيل تزود قواتها المسلحة بميزة تكنولوجية تفوق القوى الإقليمية الأخرى. قدمت الولايات المتحدة المساعدة المستمرة لتنمية صناعة الدفاع المحلية في إسرائيل. بلغت صادرات الأسلحة الإسرائيلية رقماً قياسيماً بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، أعلى بنسبة ٧٧٪ مما كانت عليه في السنوات الخمس الماضية. أما تركيا فإنها تمتلك أيضاً صناعة دفاعية متقدمة رغم أنها لا تزال تعتمد على المكونات والتكنولوجيا الأجنبية.

قرار تركيا شراء منظومة الدفاع الجوي إس - ٤٠٠ من روسيا أدت إلى توتر علاقتها مع حلفائها في الناتو، بل أدى إلى إلغاء الولايات المتحدة تسليم طائرات F-٣٥ في عام ٢٠١٩. ومن أجل تقليل الاعتماد على الموردين الغربيين، من ضمنها الولايات المتحدة، صرح الرئيس أردوغان أنه يتطلع للاكتفاء الذاتي الكامل بحلول عام ٢٠٢٣. وقد أدت أزمة العملة في ٢٠١٨ إلى انخفاض كبير في قيمة العملة التركية، الأمر الذي جعل واردات الأسلحة أكثر تكلفة وأعطى المزيد من الحوافز للاعتماد على الذات. هناك بعض الدلائل الواضحة على الاكتفاء الذاتي، من بينها أنها كانت واحدة من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم في أواخر التسعينيات ثم تراجع ترتيبها مع تزايد كمية الأنظمة المنتجة محلياً.

تخضع إيران للعديد من عمليات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، للحد من واردات وصادرات الأسلحة على حد سواء. كجزء من الاتفاق النووي JCPOA، والتي تفيد برفع تلك الأحكام التي تقيد واردات وصادرات الأسلحة التقليدية الإيرانية بعد خمس سنوات من اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتالي، فإن حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة قد انتهت قيوده على واردات الأسلحة وهذا يعني أن البلاد قد اعتمدت بشكل أساسي

على التصنيع المحلي للدفاع لتلبية احتياجاتها. إن صناعة الدفاع الإيراني متقدمة جداً وفقاً للمعايير الإقليمية، ولكن بدون إمكانية استيراد التكنولوجيا الأجنبية لن تتمكن من توفير أنظمة الأسلحة الحديثة. ومع ذلك، تزعم إيران بان لديها أكبر ترسانة صواريخ باليستية متنوعة في الشرق الأوسط، معظمها تم استيرادها من الخارج. إيران ترى بأن قدراتها الصاروخية هي وسيلة ردع رئيسي، في حين أن الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين يرون على أنها تهديد قوي. إن كل واردات الأسلحة إلى إيران منذ ٢٠٠٥ كانت من روسيا أو الصين كما أن لديها أيضاً تاريخاً طويلاً من التعاون الصاروخي مع كوريا الشمالية، بشكل أو بآخر يقال بأنها استمرت خلال عام ٢٠٢٠.

في عام ٢٠١٦، تلقت إيران أربع بطاريات للدفاع الجوي S-٣٠٠ من روسيا، التي لا يشملها حظر الأسلحة، وهو أول استيراد رئيسي للأسلحة منذ ٢٠٠٧. إن إزالة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة يسمح لصفقات تصدير أسلحة كانت غير قانونية سابقاً إلى إيران، المستفيدون الرئيسيون منها سيكونون على الأرجح روسيا والصين. ومع ذلك، لا تزال هناك مجموعة متنوعة من العقوبات ضد إيران، بما في ذلك تقييد السلع والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لتطوير أسلحة نووية.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد الأسلحة للحصول على معدات حديثة. خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ كانت سادس أكبر مستورد للأسلحة على مستوى العالم. وكانت روسيا، تليها الصين وإيطاليا موردها الرئيسي خلال هذه الفترة. في السنوات الأخيرة بذلت البلاد جهوداً لتنمية صناعة الدفاع الخاصة بها، كما يتضح من المشاريع المشتركة للإنتاج المرخص للمعدات الإيطالية والألمانية.

ملخص:

تباينت اتجاهات الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة بين بلدان المنطقة، ارتفاعاً أو انخفاضاً بالاعتماد على البلد. بينما ارتفعت معدلات الإنفاق في تركيا بشكل ملحوظ، بينما انخفضت في إيران بشكل كبير.

إنّ الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يزال يتسم بالصراعات المستمرة والمتفاقمة من خلال التدخل الأجنبي والمنافسة لتحقيق مصالحها، وكذلك من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الدولة الإسلامية (داعش). على الرغم من مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة إلا أنها شهدت تراجعاً خلال العقد الماضي، من غير المرجح أن تختفي نظراً للأهمية المستمرة للمنطقة، ولا سيما بالنظر إلى حضور روسيا والصين الكبير.

أثرت التقلبات في أسعار النفط على البلدان التي يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على النفط كالمملكة العربية السعودية وإيران والجزائر في الآونة الأخيرة. علاوة على ذلك، هزّت جائحة كوفيد-19 المنطقة وأعقب ذلك زيادة الدين العام وانخفاض النمو الاقتصادي.

قد يكون ممكناً استثناء تركيا، حيث يبدو أن البلد قد تجنب الانكماش الاقتصادي الذي سببته الجائحة. ومع ذلك، فإن الاقتصاد التركي واجه عدداً من المشاكل حتى قبل الجائحة.

طموحات صناعة الدفاع خاصة في السعودية وتركيا، تتميز بطموحاتها لمزيد من الاستقلالية.

حتى إسرائيل، التي تمتلك صناعة السلاح الأكثر تقدماً في المنطقة فهي إلى حد ما تعتمد على المعدات والتكنولوجيا الأجنبية. بشكل عام، الاعتماد على واردات الأسلحة من الخارج لا يزال مهماً، وجميع المراكز الخمسة الأولى الإقليمية للإنفاق العسكري باستثناء إيران، تم تصنيفهم من بين أعلى 10 مستورداً للأسلحة في العالم.